

أزمة حلايب سنة ١٩٥٨

أ.د. جمال معوض شقرة*

الحدود بمفهومها الحديث تعني الفصل والحجز والمنع من الاختلاط، وتُحدد الحدود السياسية الأراضي التي تُمارس عليها الدولة سيادتها وتخضعها لسلطانها، ويكون لها حق الانتفاع بها واستغلالها، ويدخل في ذلك النطاق الأرضي والبحري والجوي^(١). وتثير الحدود السياسية الكثير من المشاكل بين الدول، ويعود هذا إلى أن الدول ذات المطامع الإقليمية تعمل على زيادة مساحتها ومواردها وإمكانياتها بزحمة الحدود السياسية بينها وبين جيرانها^(٢).

ولقد تعرضت المنطقة العربية لمتغيرات تاريخية وسياسية عديدة، تركت بصماتها في تعيين الحدود الفاصلة بين دولها في الوقت الحاضر، وبهنا من هذه المتغيرات أن الحدود العربية - العربية بمفهومها القانوني والسياسي قامت أساساً على ميراث استعماري، فمعظم الاتفاقيات الخاصة بالحدود بين الدول العربية وقعت في الحقبة الاستعمارية، حيث قامت الدول الاستعمارية، بتعيين الحدود بين الدول العربية بموجب معاهدات كان هدفها الأساسي توزيع مناطق النفوذ فيما بينها^(٣) معنى هذا أن الحدود السياسية العربية - العربية بمفهومها السياسي والقانوني قد نشأت قبل نشأة الدول العربية في شكلها الحديث، وترتب على هذا أن الحدود العربية فرضت كأمر واقع على الدول العربية التي لم تشارك في تعيينها وتخطيطها وبعبارة أخرى، فرضت الحدود السياسية العربية في ظل واقع "جيوبولتيكي" لم يعد له وجود بعد الاستقلال، الأمر الذي أدى إلى فقدان معظم خطوط الحدود السياسية العربية لقديسيته وانفجار النزاعات العربية- العربية بهدف تعديل الأمر الواقع^(٤).

ومع أن الحدود الدولية لمصر، تُعد من أكثر الحدود الدولية استقراراً، إذا ما قورنت بحدود الكثير من الدول العربية، إلا أن حدودها الجنوبية أثارت أزمتين في تاريخها المعاصر الأزمة الأولى - وهي موضوع دراستنا هذه - انفجرت في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين، وتحديدًا في الأسابيع الثلاثة الأولى من شهر فبراير ١٩٥٨، وانفجرت الثانية حول نفس المنطقة "مثلث حلايب" في عام ١٩٩٢.

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر ومدير مركز بحوث الشرق الأوسط (جامعة عين شمس).

وربما تجد الإشارة إلى أنه لا يوجد اتفاق بين المؤرخين والجغرافيين بشأن نشأة الحدود الجنوبية لمصر قبل صدور فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١، ومع ذلك فالأرجح أن حدود مصر الجنوبية ظلت في مواقع تكاد تكون مطابقة أو قريبة من الخط الحالي ٢٢ شمال خط الاستواء^(٥).

فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ وظهور أول خط للحدود بين مصر والسودان والترتيبات

الإدارية ما بين ١٨٩٩-١٩٠٧

وبمقتضى فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١، ظهرت على الخرائط أول حدود بين مصر والسودان^(٦) وكانت نقطة الحدود حسب ما جاء في هذا فرمان، تبدأ عند خليج راوى^(٧) على الساحل الغربي للبحر الأحمر، وتحديدًا عند خط عرض ٢١,٥ شمالاً، ولقد استمرت منطقة وادي حلفا حتى عقد اتفاقية ١٨٩٩ داخلية ضمن نطاق أراضي "مصر الأصلية" Egypt Proper كما كانت تسمى وقتئذ^(٨) فلما عُقدت هذه الاتفاقية زُحِزح خط الحدود المصرية - السودانية إلى خط ٢٢ شمالاً، حيث نصت هذه الاتفاقية على أن تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الأراضي الكائنة إلى جنوبي الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهي:

١. الأراضي التي لم تخلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢.
٢. الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتها ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد.
٣. الأراضي التي قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعداً^(٩). والملاحظ أن اتفاق ١٨٩٩ الذي أُملِيَ على حكومة القاهرة، قد اقتطع من الأراضي المصرية مساحة من جنوبي خط ٢٢ هي منطقة وادي حلفا، وهي المنطقة التي لم تخلها الجنود المصرية قط منذ عام ١٨٢٠^(١٠). وحسب ملاحظة "د. يونان لبيب رزق" كان الاقتطاع بمثابة أولى الأثافي في مشكلة حدود مصر الجنوبية^(١١).

وتجدر الإشارة أيضاً، إلى أن مدينة سواكن التي تقع على ساحل البحر الأحمر جنوب خط عرض ٢٢، وضعت بمقتضى المادة الثامنة من اتفاقية ١٨٩٩ خارج نطاق

إدارة السودان، لكن سرعان ما تم تعديل وضعها في العاشر من يونيه سنة ١٨٩٩، تقرر بمقتضاه إجراء المساواة بين تلك المدينة وباقي مدن السودان^(١٢). وبالفعل أخضعت سواكن للإدارة الثنائية^(١٣). ثم تلى ذلك عدة ترتيبات إدارية، خلال الفترة ما بين ١٨٩٩-١٩٠٧، وهي التعديلات التي وضعت ما يسميه البعض "بالحدود الإدارية"، وكانت الدوافع الأساسية وراء إجراء هذه التعديلات ما أسمته الوثائق المصرية "بتحقيق الأصوبية الإدارية، وتنظيم الحدود الفاصلة بين العربان"^(١٤).

وفي السادس من شهر مارس ١٨٩٩، صدر قرار وزير الداخلية المصري "مصطفى باشا فهمي" في صورة خطاب موجه منه شخصياً إلى محافظ النوبة، يفيد موافقته على ضم عشرة بلاد مصرية إلى الإدارة الثنائية وهي: "سرة شرق، فرس، جزيرة فرس، دبيرة، سرة غرب، أشكيت، أرقين، دبروشة، عنقش، وغيم"^(١٥). ولقد ترتب على هذا أن ناحية فرس التي تتبع السودان ترك من زمامها لمصر ثلاثة أفدنة وقيراطان أطيان و ٥٨ نخلة، وترك للسودان من زمام ناحية أندنان التابعة لمصر ٩٩ فدناً وسبعة قرايط و ١٥٥ نخلة^(١٦).

ولقد استهدف هذا التعديل أساساً توفير مرسى مياه عميق للسفن النهرية التي توفرت في ميناء فرس الذي تم نقله من الجانب المصري إلى الجانب السوداني، دون أن يؤثر ذلك على خط الحدود الدولي ٢٢ درجة شمالاً^(١٧).

قرار وزير الداخلية مصطفى باشا فهمي وفكرة الحدود السياسية والإدارية

وفي الرابع من شهر نوفمبر سنة ١٩٠٢، أصدر وزير الداخلية المصري قراراً بشأن قبائل عربان مصر والسودان نص على "ضم قبائل البشارية والملكاب قبلي إلى السودان وقبائل العباددة إلى مصر"^(١٨). وأصبح الحد الفاصل بين هذه القبائل يبدأ من "كرسكو على النيل إلى جبل بارتازوجا، إلى بئر حسمة عمر، إلى جبل الضيقة إلى جبل أم الطيور، إلى جبل نجروب إلى المنيحة، إلى بئر الشلاتين على البحر الأحمر"^(١٩).

ولقد ترتب على هذا التعديل انتقال مثلث جبل علبة (مثلث حلايب) إلى إدارة الحكم الثنائي، أي أنه سلخ من أرض مصر في جنوبها الشرقي منطقة تأخذ شكل مثلث متساوي الساقين تتمشى قاعدته مع خط عرض ٢٢ شمالاً وطولها حوالي ٣٠٠ كيلو متر، وطول ضلعيه الشرقي والغربي نحو ٢٠٠ كيلو متر، وتبلغ مساحة المثلث حوالي ١٨ ألف كيلو

متر مربع، يحددها خط يبدأ من ساحل البحر الأحمر قريباً من بئر الشلاتين ثم يتجه جنوباً بغرب لمسافة ٥٨ كيلو متراً إلى بئر منيحة ثم يمتد شمالاً بغرب لمسافة ٢٨ كيلو متراً إلى نجروب، ثم جنوباً بغرب لمسافة ٧٠ كيلو متراً إلى جبل أم الطيور، ثم يعبر نحو الغرب لمسافة ٥٨ كيلو متراً، ثم جنوباً مع انحراف قليل نحو الغرب لمسافة ٢٤٠ كيلو متر حيث يقابل خط الحدود ٢٢ شمالاً. وتعتبر هذه المنطقة من أغنى المناطق الصحراوية بالمياه الجوفية والحياة النباتية وكذا بالثروة المعدنية خصوصاً الرصاص.^(٢٠)

وفي سنة ١٩٠٧ تم التعديل الإداري الثالث، حيث تبودلت الرسائل بين مدير عام مصلحة المساحة المصرية وسردار الجيش المصري، انتهت بموافقة السردار في التاسع والعشرين من شهر يونيه ١٩٠٧، على جعل الحد الفاصل بين قبائل العربان "بدلاً من أن يصل ما بين بارتازوجا وكرسكو، يقف عند نقطة تقاطعه بخط عرض ٢٢ شمالاً، ويتحد معه متجهاً إلى الجهة الغربية"، وبذلك أعيدت قبائل الملكاب قبلي إلى مصر إدارياً^(٢١). ولعله تجدر الإشارة إلى أنه لم يصدر بشأن هذا التعديل قرار وزاري مستقل، وإنما ورد ذكره عند فصل مأمورية القصير عن مدينة فنا، وضمها إلى محافظة السويس وتسميتها باسم "قسم القصير" حيث نص في وثائق هذا الضم على أن الحدود الجنوبية لقسم القصير لا تؤثر بحال على الحدود الإدارية المبنية بقرار ٤ فبراير ١٩٠٧ والمعدلة سنة ١٩٠٧.^(٢٢)

ولعله تجدر الإشارة إلى أن منطقة جبل "بارتازوجا" منطقة صغيرة لا تزيد مساحتها عن ٦٠٠ كيلو متر مربع، كما أنها تنسم بفقرها الشديد إذا ما قورنت بمثل حلايب.

على أية حال، وضعت هذه الترتيبات الإدارية الثلاثة، خاصة قرار وزير الداخلية المصري "مصطفى باشا فهمي" الصادر في نوفمبر ١٩٠٤ أساس النزاع الحدودي بين مصر والسودان، حيث خلقت خطين للحدود:

* **الخط الأول :** خط ٢٢ شمالاً، الذي تسمى في الخرائط المعتمدة بالحدود السياسية Political Boundaries وهو الخط الذي قرره اتفاقية ١٨٩٩ الدولية.

* **الحد الثاني :** هو الخط الذي يسير وفقاً للترتيبات الإدارية الثلاثة التي وضعتها قرارات وزير الداخلية المصري، والتي سميت على بعض الخرائط بالحدود الإدارية Administrative Boundaries.^(٢٣)

ومع أن اتفاقية ١٨٩٩ تعرضت لانتقادات كثيرة من الطرفين المصري والسوداني^(٢٤) إلا أنه طوال الفترة ما بين ١٨٩٩ وحتى وقوع الأزمة الأولى في فبراير ١٩٥٨، فإن فكرة وجود حدود فاصلة بين البلدين، وبالتالي قيام النزاع حولها لم تكن مقبولة، حيث كان حلم وحدة وادي النيل هو الشعار السياسي للحركة الوطنية المصرية، وكذا السودانية بعد تبلورها^(٢٥) لكن بعد استقلال السودان، وبعد أن أصبح له "جمهوريته في الأول من يناير سنة ١٩٥٦، وجنسيته وعملته ورايته"^(٢٦) وبعد أن تبدد حلم وحدة وادي النيل، بدأت مسألة التحديد الدقيق للحدود بين مصر والسودان تطرح نفسها داخل أروقة وزارة الخارجية المصرية^(٢٧) إلا أنه ولظروف عديدة منها ما يتعلق بالحركة السياسية المصرية وانشغالها بالصراع مع الغرب وإسرائيل ومنها ما يتعلق بسلوك السودان السياسي المتزن تجاه الحدود خلال الفترة ١٩٥٦ وحتى أواخر ١٩٥٧، فإن حدود مصر الجنوبية ظلت هادئة، لكن مع نهاية عام ١٩٥٧ حدثت مستجدات لفتت أنظار النظام المصري، ودفعته دفعاً إلى التفكير في فتح ملف الحدود الجنوبية مع جمهورية السودان^(٢٨).

مذكرات إدارة الشؤون الإفريقية بوزارة الخارجية المصرية وإثارة موضوع الحدود

مع السودان أواخر عام ١٩٥٧

أشارت عدة مذكرات لإدارة الشؤون الإفريقية^(٢٩) بوزارة الخارجية المصرية - عرضت على الرئيس جمال عبد الناصر - في أواخر سنة ١٩٥٧ إلى المستجدات التي حدثت في السودان، جاء في واحدة منها - مرفوعة إلى رئاسة الجمهورية في ١٩ نوفمبر: "إن الحساسية في إثارة موضوع الحدود مع السودان قد انتهت.. وأن من مصلحة مصر أن يفتح الملف الآن بعد وقوع التطورات التالية"^(٣٠):

١. تراجع فكرة الوحدة مع مصر والتطورات السريعة في تكوين الدولة السودانية.
٢. سياسة الحكومة السودانية الحالية "حكومة عبد الله خليل".
٣. مسألة تهريب بعض الشركات السودانية للمعادن من الأراضي المصرية.
٤. أطماع الولايات المتحدة الأمريكية في المثلث "حلايب"، حيث تؤكد معلومات عديدة تردد الخبراء الأمريكيين على المنطقة بهدف دراسة إقامة قاعدة أمريكية جنوب مصر".^(٣١)

على أية حال، فطبقاً لما جاء في مذكرات وزارة الخارجية المصرية المرفوعة إلى الرئيس عبد الناصر، فإن "الأصوبية الإدارية، التي سمحت مصر بسببها بترك مثلث حلايب تحت الإدارة السودانية، قد انتفت، بل أصبحت الأصوبية الإدارية والمصلحة العامة في عودة الأراضي المصرية إلى الإدارة المصرية، بغض النظر عما قد يترتب على شطر القبائل" (٣٢).

ولقد اهتم عبد الناصر كثيراً بدراسة "المستجدات" التي أشارت إليها مذكرات الخارجية المصرية، إلا أنه توقف كثيراً عند سياسات الحكومة السودانية، وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، لما لذلك من تأثير مباشر على الأمن القومي المصري (٣٣).

في هذا الوقت كانت مصر تخوض معركة شرسة ضد الغرب وإسرائيل، وهي المعركة التي بدأت بعد الثورة مباشرة، وإن كانت قد اتخذت شكلاً دبلوماسياً حتى أزمة ١٩٥٦ (٣٤) وبعد توقيع اتفاقية الجلاء بالأحرف الأولى يوم ٢٧ يوليو، رفض عبد الناصر انضمام مصر إلى منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط كما رفض قبول المساعدات العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية وفقاً لشروط قانون الأمن المتبادل الأمريكي (٣٥). وفي أوائل نوفمبر ١٩٥٤ أخبر عبد الناصر "مبعوثي وزارة الدفاع الأمريكي" رفضه للدوران في فلك الولايات المتحدة ورفضه للاصطفاف في حلف دفاعي ضد الاتحاد السوفيتي لأنه لا يرى فيه عدواً ملحاً لمصر (٣٦). الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى التخلي عن الفكرة القديمة التي كانت تخطط لجعل مصر الدولة المحورية في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، وبدأت تنفذ سلسلة من التحالفات كان هدفها عزل مصر، وبناء الحزام الشمالي (تركيا- إيران- باكستان) ليس فقط بل والتوغل في عمق الشرق الأوسط بضم (العراق- سوريا- لبنان- الأردن) (٣٧) كما كانت السياسة الأمريكية تخطط لإبعاد المملكة العربية السعودية عن الأحلاف، والإبقاء عليها كمنطقة نفوذ أمريكية، ليس فقط بل كانت تخطط لإلحاق إسرائيل بالتنظيم الدفاعي للشرق الأوسط. (٣٨)

ولقد رد "عبد الناصر" بعنف على السياسات الأمريكية فدخل معركة شرسة ضد حلف بغداد، وانتقلت سياسات مصر العربية من مجرد تأييد الوطنيين والقوميين العرب بالخطب والتصريحات إلى إمدادهم بالسلاح ليوأجوها الاستعمار والحكومات الفاسدة. (٣٩) ويهنا أن السودان لم تكن بعيدة عن الصراع الذي اشتد بين مصر والغرب، لذا ردت الدبلوماسية الغربية على سياسات "عبد الناصر" بضربة عنيفة في السودان، حيث قاومت

الاتجاه الذي كان ينادي بالوحدة بين الشقيقتين بعد توقيع اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣^(٤٠). ولقد لعب الحاكم الإنجليزي دوراً مهماً في تنفيذ هذه السياسة، حيث سعى إلى عرقلة تنفيذ الاتفاقية واستقطبت إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية "إسماعيل الأزهرى" ليدور في فلك السياسات الغربية، وباعدت بينه وبين مصر، ودفعته بعيداً عن حلم الوحدة بين شقي الوادي.^(٤١)

انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وحكومة عبد الله خليل

وعندما جاءت حكومة "عبد الله خليل" الائتلافية التي عاصرت أزمة حلايب ١٩٥٨ كانت مياه كثيرة قد جرت في النهر، سواء نهر العلاقات المصرية - الغربية، أو نهر العلاقات المصرية - السودانية، فمن ناحية كان عبد الناصر قد نجح في كسر احتكار الغرب للسلاح بعقده لصفقة الأسلحة التشيكية (سبتمبر ١٩٥٥) كما رفض تسويق اتفاقية سلام بين إسرائيل والعرب (مهمة اندرسون ١٩٥٦) مقابل مساهمة الغرب في بناء السد العالي^(٤٢)، ثم أعلن تأميم قناة السويس في السادس والعشرين من يوليو ١٩٥٦، وواجهت مصر مؤامرة السويس، وفشل العدوان الثلاثي، وانسحبت القوات المعتدية من أرضها، وأيضاً رفضت مصر مشروع ايزنهاور (يناير ١٩٥٧)^(٤٣) وعلى الطرف الآخر عجزت حكومة "عبد الله خليل" عن مواكبة الإنجازات والسياسات الوطنية الصاعدة في مصر، حيث فشلت في إشعار المواطنين السودانيين بأهمية الاستقلال، وابتعدت عن نيار القومية والوحدة العربية، والأهم أنها لم تكن بعيدة عن "المخططات والتدابير الأمريكية" التي استهدفت عقاب "عبد الناصر" على سياساته الوطنية^(٤٤) وتحديداً لم يكن مثلث حلايب بعيداً عن هذه المخططات، بل لعننا لا نبالغ إذا ما أشرنا إلى أن أزمة حلايب الأولى، كانت جزءاً من "الترتيبات الغربية" لعقاب جمال عبد الناصر، ومحاصرة حركته السياسية بهدف لفت انتباهه إلى أن الولايات المتحدة تعارض سياساته، وأنه يجب أن يعود على "الجسور" التي تركتها لها.^(٤٥)

جاء في واحدة من الوثائق الأمريكية، أن الولايات المتحدة ستتجه الآن (٤١ مارس ١٩٥٦) إلى إتباع أساليب جديدة لتحقيق مصالحها في الشرق الأوسط، ومن هذه الأساليب، مجموعة من الخطط والتدابير التي تهدف إلى تحجيم عبد الناصر ومحاصرته^(٤٦). ويهمننا من قائمة الترتيبات والخطط - وهي عديدة - ما يتعلق بالسودان، حيث تردد في أكثر من وثيقة أن "الولايات المتحدة ستشروع في التفاوض مع السودان

بهدف إمدادها بالمساعدات الفنية والمعونة الاقتصادية^(٤٧)، لأنها تمتلك "موقع حاكم يمكنها من السيطرة على مياه أعالي النيل، ومن خلال السودان يمكن التأثير على مصر".^(٤٨)

ولقد سنحت الفرصة للولايات المتحدة، مع وزارة "عبد الله خليل" حيث فتحت هذه الوزارة أبواب السودان أمام الاستعمار الجديد، فمع أن عام ١٩٥٧ شهد خلافاً بين الحزبين المؤتلفين "حزب الأمة والشعب الديمقراطي" عقب زيارة نائب الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" إلا أن الحكومة في النهاية وافقت على قبول المعونة الاقتصادية من الولايات المتحدة في شهر مارس ١٩٥٧.^(٤٩)

يدافع أحد وزراء حكومة "عبد الله خليل" عن قبول السودان المعونة الاقتصادية، وينكر موافقة السودان على تسليم "حلايب" للولايات المتحدة الأمريكية بقوله "لم يعط السودان حلايب لأمريكا، كما قالت مصر، وكما قالت بعض الأحزاب السياسية في السودان، لتستخدمها في عبور الصحراء الكبرى وصحاري السودان، ولم تهبط الطائرة الأمريكية الثقيلة حاملة الجنود والعتاد الحربي على طريق الحوجلاب، وطريق واد مدني مقابل تقديم أمريكا معونتها للسودان".^(٥٠)

إلا أن تقارير المخابرات المصرية - التي رفعت إلى عبد الناصر قبل الأزمة - تشير إلى ذلك صراحة^(٥١)، كما يسهل استنتاج ذلك من قراءة وثائق الخارجية الأمريكية، حيث تتكرر الإشارات حول اتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية - منذ مارس ١٩٥٦ - سياسة للضغط على عبد الناصر من ناحية الجنوب والغرب، أي من ناحية السودان وليبيا، بعدما قدرت دوائر صنع القرار الأمريكي أنه "من الأهمية البالغة ألا تسقط ليبيا والسودان تحت الهيمنة المصرية"^(٥٢)، وفيما يخص السودان، تكررت الإشارات الصريحة - قبل وبعد أزمة السويس - بأن "الولايات المتحدة ستقوم بتشجيع السودانيين على إثارة المتاعب للمصريين"^(٥٣)، ولا يحتاج الأمر إلى تفكير عميق حول نوع المتاعب التي يمكن أن تسببها حكومة "عبد الله خليل" لمصر، فبعد تراجع حلم الوحدة لم يعد هناك غير التفاوض بشأن السد العالي، واختلاق مشكلة مثلث حلايب.

وفي وثيقة أخرى تأتي إشارة صريحة إلى أن "الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة البريطانية" سيدعمان موقف السودان حتى يتوارى النفوذ المصري، خاصة فيما يتعلق بالسيطرة على مياه أعالي النيل^(٥٤) ونفس الشيء فيما يتعلق "بتعزيز النفوذ الغربي في إثيوبيا".^(٥٥)

ولقد شعر عبد الناصر، بخطط الولايات المتحدة الأمريكية والتدابير التي تتخذها ضده في حدوده الغربية والجنوبية، يقول "لم تتفع المشاكل في لبنان، ولم تتفع في العراق، ولا في سورية، ماذا يفعل الاستعمار يلف ويأتي من وسط أفريقيا.. من أين؟ من السودان، ماء النيل، الحل الوحيد أمام الاستعمار بعد أن فشلت الحرب، والحرب الاقتصادية، والضغط والإذاعة والحرب النفسية والدعاية.. كل هذا لم ينفع.. نعاكسهم في مياه النيل.. وبالفعل بدأت المشاكل تظهر بيننا وبين السودان.." (٥٦)

لعل العرض السابق يفسر، النشاط الذي دب داخل وزارة الخارجية المصرية، فمذ أن تقدمت إدارة الشؤون الأفريقية بمذكرتها الأولى في ١٩ نوفمبر ١٩٥٧، ومسألة الحدود الجنوبية لمصر مطروحة على بساط البحث داخل الوزارة المصرية، وسرعان ما أعدت نفس الإدارة مذكرتين جديديتين حول نفس الموضوع، الأولى يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٥٧، والثانية يوم ١٩ ديسمبر ١٩٥٧، انتهت كل منهما إلى "اقتراح بضرورة تقييم مذكرة إلى الحكومة السودانية لرد الحدود بين مصر والسودان إلى أصلها، حسب نصوص اتفاقية ١٨٩٩، على أن يكون تقديم هذه المذكرة متى بدأ تعثر مباحثات مياه النيل أو اتضحت عدم جدية الجانب السوداني خلالها.." (٥٧)، وفي ٢٣ يناير ١٩٥٨ وبعد أن تعثرت مباحثات المياه بالفعل، تقدمت نفس الإدارة بمذكرة جديدة، خلصت فيها إلى "أنه من المحتمل أن يفسر تقديم مذكرة الحدود على أن مصر استغلت انشغال السودان بالانتخابات، وأنه من المحتمل أيضاً أن تتعرض مصر للهجوم من الانتهازيين، وهي في سبيلها للاتحاد مع سوريا، ومع ذلك انتهت المذكرة إلى ضرورة أن تقدم مصر المذكرة الخاصة بإعادة الحدود إلى ما كانت عليه" (٥٨).

اجتماع إدارة الشؤون الأفريقية يوم ٢٦ يناير ١٩٥٨ ونتائجه

وفي السادس والعشرين من يناير ١٩٥٨، عُقد اجتماع بإدارة الشؤون الأفريقية، حضره وزير الداخلية (زكريا يحي الدين) ووزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية (علي صبري) والمستشار السياسي للرئيس عبد الناصر (حسين ذو الفقار صبري) ومدير إدارة الشؤون الأفريقية، (ومحمد فائق)، ممثلاً لإدارة المخابرات العامة، وانتهى هذا الاجتماع إلى نتائج على درجة كبيرة من الأهمية، لعل أهمها:

١. أن تُبنى المذكرة المقترحة تقديمها على أسباب تتصل بالأرض المصرية الملحقة بالإدارة السودانية، حتى لا يؤول تقديمها على أنه رد على تعثر مباحثات مياه النيل، وأن تستخدم مسألة إدماج هذه المنطقة ضمن الدوائر الانتخابية في السودان في إثارة الموضوع وكأساس للمذكرة المقترحة.
٢. أن الوقت الحاضر هو أنسب الأوقات لتقديم المذكرة، إذ أن السودان مقبل على معركة انتخابية تتطاحن فيها الأحزاب، وتسعى كلها لكسب عواطف الجماهير، ومن بين هذه العواطف، عاطفة محبتها لمصر.
٣. إن تقديم المذكرة لن يخرج الأحزاب الموالية لمصر، لأن الانتخابات في السودان أساسها مرتكز على العصبية والطائفية.
٤. ضرورة إعداد حملة دعائية منظمة للرد على ما قد تثيره الحكومة السودانية.
٥. إن إثارة موضوع الحدود الجنوبية مع السودان لن يؤثر على الخطى التنفيذية للوحدة مع سوريا.
٦. فيما يتعلق بموقف السودان، فلن يخرج عن الاحتمالات الأربعة الآتية:
 - أ. قد ترد الحكومة السودانية بالموافقة وتسلم لمصر بما لها من حقوق وسيادة على أرضها.
 - ب. قد تعد بدراسة المسألة.
 - ج. قد ترد مُنكرة على مصر حقها في هذه الأرض.
 - د. لا ترد مطلقاً.
٧. تتطلب الاحتمالات الثلاثة الأخيرة فور التحقق من نوايا الحكومة السودانية اتخاذ الإجراءات التي تؤدي إلى حفظ حقها من ذلك:
 - أ. قيام السلطات المصرية على تعدد اختصاصاتها بممارسة ألوان من نشاطها على المناطق المصرية التي يقوم السودان بإدارتها، كإنشاء نقط للحدود ومأموريات للجمارك ومراكز للثروة المعدنية، ووحدات مُجمعة صحية واجتماعية وتعليمية.
 - ب. وضع الترتيبات كي تتخذ القوات المسلحة المصرية مراكز تجمع قريبة من المناطق المتنازع عليها من الأرض المصرية.

- ج. مطالبية السودانيين الذين يفدون إلى مصر بالحصول على تأشيرة دخول وأداء رسم معادل لما يدفعه المصريون الذين يدخلون السودان، ومعاملة المقيمين في مصر معاملة الأجانب في شروط الإقامة وظروف العمل.
- د. التضييق في استيراد السلع السودانية.
٨. وقد يكون رد فعل حكومة السودان على ما تتخذه من الإجراءات السابقة واحد من الاحتمالات الآتية:
- أ. تخضع الحكومة السودانية لضغط الرأي العام المتنامي نتيجة لاتخاذ الحكومة المصرية للإجراءات السابقة.
- ب. لا تؤثر هذه الإجراءات وكذا ضغط الرأي العام السوداني في موقف الحكومة السودانية.
- ج. تطرد الحكومة السودانية المصريين المقيمين وتستولي على المنشآت المصرية هناك.
- د. قد يصل الأمر إلى حد الشكوى إلى الأمم المتحدة أو السعي لتقوم بعض الدول بالوساطة.

كما تطرقت المذكرة المهمة إلى أنه في حالة قيام الحكومة السودانية بعمل إيجابي يؤثر على حق مصر، فإنه على "القوات المسلحة المصرية أن تتقدم من مراكز تجمعها إلى المثلث المتنازع عليه من أرض مصر وتضع الأمور في نصابها".^(٥٩)

على أية حال، عندما تأكدت الحكومة المصرية أن تقسيم الدوائر الإقليمية لمجلس النواب السوداني لسنة ١٩٥٧، المحدد للدوائر الانتخابية السودانية، قد أدرج المناطق المصرية ضمن هذه القوائم في محاولة لتغيير الوضع القائم "Status Quo" صدر الأمر إلى السفير المصري في الخرطوم "سيف اليزل خليفة" بتقديم المذكرة المعدة مسلفاً، إلى وزير خارجية السودان وذلك في اليوم الأول من شهر فبراير ١٩٥٨.^(٦٠)

ولقد لفتت المذكرة نظر الحكومة السودانية إلى عدم شرعية القرار الذي اتخذته بإدخال بعض مناطق الحدود الإقليمية المصرية ضمن دوائرها الانتخابية، وطالبتها باتخاذ الإجراءات اللازمة لتسليم شئون الإدارة في المنطقتين التاليتين إلى الإدارة المصرية:

١. المنطقة الواقعة في الصحراء الشمالية الشرقية من السودان وتشمل حلايب وما حولها.
٢. المنطقة الواقعة شمال خط ٢٢ شمالاً، وتشمل الأرض الممتدة شمال مدينة وادي حلفا، وتقع داخلها قرى "سرة ودبيرة و فرس وغيرها" (٦١).

كما أبدت المذكرة استعداد الحكومة المصرية لتسليم السودان منطقة في حدود السودان الشمالية سبق أن اقتطعت من السودان وأضيفت إلى مصر (٦٢) وأشارت أيضاً إلى التطور التاريخي للحدود منذ عقد اتفاقية ١٨٩٩ وحتى استقلال السودان ١٩٥٦، وذكرت أنه بعد استقلال السودان لم يعد هناك مبرر لبقاء وضع غير مستقيم ولا متفق مع طبائع الأشياء في وقت أصبح لكل من مصر والسودان من الكفاءة والإمكانات بحيث يستطيع أن يدير كل إقليمه وأن ينظم شئون رعاياه بغير ما داع إلى أن يتحمل أحد البلدين ما يجره هذا التدخل في السيادة السياسية، والولاية الإدارية من ارتباك.. (٦٣).

وأوضحت المذكرة "انعدام الأصوبية الإدارية التي من أجلها خضعت الأراضي المصرية للإدارة السودانية"، فلم تعد مناطق القبائل بمحدده للحدود السياسية للدولتين، وليس من مانع ذي وجهة يمنع من أن يخضع أبناء قبيلة واحدة - بحسب إقامتهم - كل لسيادة الدولة التي يقيم على رقعتها.. (٦٤).

وتناولت المذكرة أيضاً الجانب القانوني فأشارت إلى أنه "مما لا شك فيه أن القرارات الإدارية المنظمة لإدارة هذه المناطق ليس في إمكانها أن تعدل من اتفاقية دولية، وطبيعي في نفس الوقت أن وضع اليد بصفة الإدارة لا يكسب حقاً من حقوق السيادة أو الملكية مهما تقادم الزمن... (٦٥).

لقاء السفير المصري في السودان ووزير الخارجية السوداني ١ فبراير ١٩٥٨

ومع أن السفير المصري "محمود سيف اليزل خليفة" قابل وزير الخارجية ورئيس الوزراء السوداني في نفس اليوم الذي سلم فيه المذكرة، فإن مصر لم تتلق رداً عليها (٦٦) وإن كانت النوايا السودانية قد اتضحت من الوهلة الأولى في الرد الشفهي الذي أبلغه السفير المصري إلى حكومته (٦٧) حيث أخبره رئيس الوزراء السوداني أن "الأمر يحتاج لدراسة قد تؤدي إلى عرضه للتحكيم" (٦٨).

واضطرت الحكومة المصرية إلى إرسال مذكرة ثانية، سلمها السفير المصري في الخرطوم لوزير الخارجية السوداني بالنيابة، في مقر مجلس الوزراء، يوم الخميس ١٣ فبراير ١٩٥٨. جاء فيها "أنه بمناسبة إجراء عملية الاستفتاء بشأن الجمهورية العربية المتحدة ورئيس الجمهورية يوم ٢١ فبراير ١٩٥٨، رأت الحكومة المصرية ممارسة منها لسلطاتها المقررة وإعمالاً لقواعد السيادة، أن يتيسر للناخبين في المناطق المصرية التي سبق أن أُلحقت إدارياً بالإدارة السودانية، سبيل الإدلاء بأصواتهم في هذا الاستفتاء، ومباشرة حقهم الانتخابي..." (٦٩).

ولقد استقبل الجانب السوداني المذكرة الثانية، باستنكار شديد، واعتبرها بعض الوزراء "عمل عدائي" تقوم به مصر ضد السودان، وإنها لم تراع حقوق الجار "إنه ليس بجوار بل احتقار" (٧٠). ولم تتلق الحكومة المصرية أيضاً رد من الحكومة السودانية لذا أبلغت الحكومة المصرية رئيس الوزراء السوداني يوم ١٦ فبراير ١٩٥٨ بأنها: "سوف ترسل لجان الاستفتاء إلى المنطقة مصحوبة بقوة من بوليس الحدود المختص بالمحافظة على الأمن في مناطق الصحاري والحدود المصرية" (٧١).

يرري السفير المصري في الخرطوم، كيف استقبل رئيس الوزراء السوداني، المذكرة الثالثة بغضب، يقول: "تار أولاً ميرغني حمزة، وقال: "إننا لم ن تعود من مصر الشقيقة مثل هذا الإجراء، وإن كانت ستستخدم القوة وتضعنا أمام الأمر الواقع، فلنستسلم لها، وهنا قال رئيس الوزراء "عبد الله خليل" لنا قوات هناك، وإذا حصلت مصيبة فأنتم السبب..." (٧٢).

تصاعد الأزمة واتجاه السودان إلى التهديد باستخدام القوة

ورداً على هذه المذكرة الأخيرة، أرسلت حكومة السودان مذكرة مطولة يوم ١٧ فبراير ١٩٥٨، أهم ما جاء فيها "إن حكومة جمهورية السودان، استقبلت هذا الإنذار باختراق حدود السودان عنوة تحت حراسة القوات المصرية، وإجراء الاستفتاء بكثير من الأسف وبكثير من الدهشة.. وإنها تحمل حكومة جمهورية مصر كل النتائج المترتبة على عمل عدائي كهذا، كما تطالب حكومة جمهورية السودان، حكومة جمهورية مصر بأن تسحب فوراً أية لجان أو موظفين أو جنود سبق أن أوفدتهم إلى تلك المناطق..." (٧٣). وانتهت المذكرة بالإشارة إلى أن حكومة

السودان لا زالت مستعدة للدخول في مفاوضات حول هذا الموضوع في تاريخ يُتفق عليه بين الطرفين بعد الفراغ من الانتخابات السودانية^(٧٤).

وفي نفس اليوم أبلغ رئيس الوزراء السوداني، وزير الداخلية المصري - تليفونيا - رغبته في تأجيل مسألة الحدود بين مصر والسودان حتى يتم إجراء الانتخابات السودانية^(٧٥) كما قابل وزير الخارجية السودانية "محمد أحمد محجوب" الرئيس عبد الناصر والمسؤولين في الحكومة المصرية، واقترح الجانب المصري في هذا اللقاء، تأجيل إجراء الانتخابات السودانية في المناطق المتنازع عليها، حتى تتم مفاوضات بين البلدين بهذا الشأن. ولكن الحكومة السودانية لم توافق على هذا الاقتراح، وبالتالي لم ينته لقاء عبد الناصر - المحجوب، إلى أية نتيجة^(٧٦).

وربما تجدر الإشارة إلى أن وزير الخارجية السوداني أصدر بياناً عن لقاءه مع الرئيس عبد الناصر، نقلته وكالة رويترز، جاء فيه "إن مصر طالبت بمنطقة في شمال السودان. وإن القوات المصرية في طريقها لاحتلال هذه المنطقة، وإن مجلس الوزراء السوداني اجتمع أمس واتخذ قراراً حاسماً بتأييد سيادة السودان على هذه المنطقة"^(٧٧).

وفي نفس الوقت دفعت حكومة السودان ببعض قواتها داخل المناطق المتنازع عليها^(٧٨) كما أبلغت وجهة نظرها إلى جامعة الدول العربية وإلى ممثلي الدول العربية في السودان. وطالبت السودان الأمين العام للجامعة العربية بأن يبذل مساعيه الحميدة لتسوية الخلاف القائم بينها وبين مصر^(٧٩) ولقد ردت مصر على أمين الجامعة العربية، بأنها باقية عند موقف المسالمة والأخوة وحسن الجوار^(٨٠).

مواقف الأحزاب السودانية

وخلال الأسبوع الثالث والأخير من أيام الأزمة، نجح حزب الأمة في استغلال الأحداث لصالحه، حيث صور للشعب السوداني، أن مصر ستعتدي على الأراضي السودانية، وفجر المظاهرات في شوارع الخرطوم، وعلت الهتافات بسقوط مصر، واستنكر المتظاهرون السياسة الاستعمارية لمصر، وقاموا بتمزيق صور الرئيس عبد الناصر^(٨١) كما شنت الكثير من الصحف السودانية حملة عنيفة غير موضوعية ضد مصر، لدرجة أن البعض دعا جماهير الشعب السوداني إلى "التقدم نحو الشمال"^(٨٢) وبدأت بالفعل عملية تسجيل أسماء المتطوعين للدفاع عن أرض الوطن^(٨٣). وأخذت إذاعة

أم درمان تعباً الجماهير، فكانت تذيع الأناشيد الوطنية والمارشات الحماسية، يتخللها بيانات عن العدوان المصري على الحدود السودانية وأخبار ما يدور من مظاهرات في الخرطوم، وتصريحات الوزراء، من ذلك تصريح وزير الشؤون الاجتماعية "محمد أحمد أبو سن" الذي قال في مؤتمر صحفي "إن السودان رفض المذكرة المصرية بسحب القوات السودانية من حلايب، وإن السودان سيتخذ كل إجراء ممكن للمحافظة على حدوده"^(٨٤).

كما أصدرت الأحزاب السودانية، خاصة : حزب الأمة، والشعب الديمقراطي والوطني والاتحادي عدة بيانات أعلنت فيها تمسكها بجميع الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السودانية جاء في واحد من بيانات حزب الشعب الديمقراطي أن "حدود السودان الجغرافية وحدة لا تتجزأ ولا يمكن أن يتساهل الحزب في شبر من أرضه.. ومع أن دستور الحزب ينص على تدعيم أقوى الصلات مع مصر الشقيقة إلا أن هذه الصلات ينبغي ألا تؤثر على الحقوق الدستورية لأي من القطرين.. وأبدى الحزب رغباته في أرجاء الأمر إلى ما بعد الانتخابات حتى تستطيع الدولتان الوصول إلى حل سليم يتفق مع المبادئ الدستورية والحقوق القانونية والعرف الدولي.." ^(٨٥).

ولم يختلف بيان الحزب الوطني الاتحادي كثيراً عن البيان السابق "الحزب لا يسمح بالتخلي عن شبر واحد من أرض الوطن، ويطالب بحل الموضوع بطريق التفاوض الودي ومصر التي انتظرت قرابة الستين عاماً وأجرت انتخاباتها لرئاسة الجمهورية المصرية دون أن يضيرها عدم اشتراك المنطقة المتنازع عليها يمكن أن تترتب إلى ما بعد إجراء الانتخابات السودانية.. ويرى الحزب ضرورة أن يأمر الرئيس عبد الناصر بسحب الجنود المصريين فوراً ولجان الاستفتاء حفاظاً على وحدة الشعور والروابط المقدسة التي تربط بين الشعبين.." ^(٨٦).

ولقد عبر "إسماعيل الأزهرى" عن رأيه في برقية أرسلها إلى الرئيس عبد الناصر يوم ٢٠ فبراير ١٩٥٨، مؤكداً على أن "الأمر لا يفيد منه إلا الأعداء.. وراجياً عبد الناصر "في الإبقاء على الوضع السابق، حتى انتهاء انتخابات السودان، ومثيراً إلى أن روح الأخوة والإخلاص المتبادلين كفيلة بتسوية الموضوع.." ^(٨٧). وفي تعليق للأزهرى في الإذاعة قال: "إن حزبه لا يمكنه من عمل شيء في هذه المعركة، وأن مصر عليها أن تتدارك الموقف على أساس البرقية التي أرسلها للرئيس عبد الناصر.." ^(٨٨).

ولقد رد الرئيس عبد الناصر على برقية الأزهرى بأن مصر حاولت تسوية الخلاف بالوسائل الودية، لكنها فوجئت بإذاعة أخبار عارية من الصحة تقول أن الجيش المصري يغزو السودان. وأنه يوافقه على أن إساءة العلاقات بين البلدين لا يفيد منه إلا الأعداء...^(٨٩). ومن ناحية أخرى، استغلت جماعة "الإخوان المسلمين" الفرصة، وأطلقت المظاهرات في شوارع الخرطوم، تندد بمصر وسياسة "جمال عبد الناصر"^(٩٠) وعلى الطرف الآخر، هاجمت الصحف اليسارية سياسة "عبد الله خليل" وحكومته وأشارت إلى أنه حصل على ٣ مليون جنيه من إنجلترا وأنها تعهدت بشراء قطن السودان كله إذا ما نجح في الانتخابات، ولم تستبعد بعض فصائل اليسار المصري أن يكون "عبد الله خليل" قد استشار الدوائر الاستعمارية في الأزمة الأخيرة، بل لم تستبعد أن تكون إنجلترا وأمريكا وراء هذه الحركات المسرحية التي وضعت بين مصر والسودان^(٩١).

وعندما تصاعدت الأزمة، انعقد "مؤتمر قومي" بدار اتحاد طلبة جامعة الخرطوم، مثلت فيه كافة الأحزاب والهيئات السودانية، وانتهى إلى عدة توصيات، حملتها برقية عاجلة إلى الرئيس "جمال عبد الناصر" كان أهم ما جاء بها "استياء واستنكار المشاركين بالمؤتمر للأسلوب الذي لجأت إليه الحكومة المصرية في معالجة المسألة، وضرورة علاج الموضوع بالطرق السلمية والودية.. وجاء بالبرقية المطولة اقتراح محدد على الشكل التالي:

١. أن تقوم الحكومة المصرية بقبول اقتراح الحكومة السودانية، بسحب لجان الاستفتاء والقوات المصرية من الأراضي المتنازع عليها.
٢. أن تُجرى الانتخابات السودانية بالمنطقة التي تدعيها مصر.
٣. أن تُعطي حكومة السودان تعهداً كتابياً بالألا تُضار مصر من إجراء هذه الانتخابات على أنها حجة تدعم موقف السودان في حالة عرض الأمر للبحث.
٤. تلتزم كافة الأحزاب والهيئات الممثلة في هذا المؤتمر بذلك التعهد الكتابي^(٩٢).

ومن خلال وثائق أزمة ١٩٥٨، وقعت مبارزة قانونية غير مباشرة، بين الطرفين المصري والسوداني، قدم فيها كل فريق - من خلال المراسلات - حججه وأسانيده القانونية التي أسس عليها مطالبته بالسيادة على المناطق المتنازع عليها. ومن الوهلة

الأولى أتضح أن ثمة تناقضاً جوهرياً بين الطرفين، ففي الوقت الذي أصرت فيه الحكومة السودانية على أنها هي وحدها صاحبة السيادة على هذه المناطق فهي مناطق وضعت تحت إدارتها منذ نحو ستين عاماً، وحسب وجهة النظر هذه فإنه يحق لها وحدها أيضاً أن تُدرجها ضمن دوائرها الانتخابية. نجد الجانب المصري قد دفع بعدم قانونية هذا المطلب السوداني، وأكد على أن واقعة استثناء المناطق المتنازع عليها من الخضوع للنظام القانوني والإداري المصري وإخضاعها بدلاً من ذلك للإدارة السودانية، لا يمكن أن ينفي بحال من الأحوال استمرار بقاء هذه المناطق ضمن نطاق السيادة المصرية، فمجرد الإدارة لا يوفر سنداً قانونياً لاكتساب السيادة على الإقليم^(٩٣).

الحجج والدفع القانوني والتاريخية للجانب السوداني

ولقد برزت الحجج السودانية من خلال المذكرة التي أعدها مجلس الوزراء السوداني في جلسته التي انعقدت يوم ١٧ فبراير ١٩٥٨، وكذا في الرد على الشروح التي قدمها السفير المصري "محمود سيف اليزل خليفة" أثناء تقديمه للمذكرات المصرية، وأيضاً في الرسائل التي تدفقت على الرئيس "عبد الناصر" من ممثلي الأحزاب والقوى السياسية المختلفة. ففي البيان الذي أصدره مجلس الوزراء السوداني يوم ١٧ فبراير ١٩٥٨، طرح الجانب السوداني الحجج التالية:

١. إن جمهورية مصر لم تثر هذا الموضوع منذ فتح السودان إلا في هذه الآونة التي شغلت فيها الانتخابات البرلمانية لجميع السودانيين، شعباً وحكومة، وإلا بعد أن اكتشفت مناجم المعادن في المنطقة الشمالية الشرقية، وبعد أن ظهر في مفاوضات مياه النيل الأخيرة أن السودان سيطالب بتعويض عن غمر المنطقة شمال حلفا بمياه السد العالي.
٢. إن مناسبة استفتاء الشعب المصري الذي اتخذته الحكومة المصرية ذريعة في مذكرتها الثانية، لم يكن أول استفتاء أو انتخابات أجريت في مصر بعد أو قبل الثورة، ولم تستف تلك المنطقة في أي مرة من المرات.
٣. إنه في الوقت الذي تبنت فيه المذكرة المصرية الأولى مطالبتها بما يفهم منه الاعتراض على اشتراك أهالي تلك المنطقة في الانتخابات السودانية المقبلة تبنت المذكرة الثانية المطالبة بوجوب اشتراكهم بوصفهم رعايا مصريين باستفتاء الشعب المصري.^(٩٤)

ويمكن إجمال الحجج السودانية فيما يلي:

(١) إنكار مبدأ التوارث "Succession" : المعمول به في القانون الدولي، والذي يقوم على أن أية دولة جديدة ترث الحقوق والالتزامات للدولة التي قامت على أنقاضها. ولقد طرح الجانب السوداني هذه الحجة أول مرة على لسان القائم بأعمال وزير الخارجية السوداني "ميرغني حمزة" في رده على السفير المصري يوم ٨ فبراير ١٩٥٨، وذلك عندما أكد له ميرغني حمزة أن "السودان لم يوقع على وفاق ١٨٩٩، مما يجعله في حل من القبول به".^(٩٥)

ومع ذلك يجب أن نلاحظ أن الطرف السوداني وإن كان قد أنكر اتفاقية ١٨٩٩ فإنه تمسك بالتعديلات الإدارية التي تمت سنة ١٩٠٢ وسنة ١٩٠٧، فكما جاء في نص شكوى السودان إلى الأمم المتحدة "المنطقتين تتبعا السودان بمقتضى الاتفاقيات المعقودة بين الحكومة المصرية وحكومة السودان...".^(٩٦) وهكذا بين الإنكار والقبول أوقع الجانب السوداني نفسه في تناقض واضح.

(٢) الحيازة الفعلية حيث أن السودان ممثلاً في دولتي الإدارة الثنائية قد ظل يدير هذه المناطق منذ إجراء التعديلات الإدارية على خط الحدود الذي أنشأه اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ ويدعم وجهة النظر هذه أن السودان قام بواسطة دولتي الإدارة الثنائية بمباشرة كافة أعمال السيادة في المناطق المتنازع عليها، ولقد تكررت هذه الحجة في أكثر من مناسبة وأكثر من وثيقة، ففي اللقاء الذي قدم فيه السفير المصري المذكرة الثانية يوم ١٣ فبراير جاءت الإشارة إلى قوانين الحكر عندما أشار "ميرغني حمزة" إلى أن حدود السودان هي حدوده منذ أكثر من ستين عاماً، وعلق وزير المالية "إبراهيم أحمد" بقوله "إن قوانين الحكر تقضي بأن من يضع يده على قطعة أرض لمدة ١٤ سنة تصبح ملكاً له".^(٩٧) وتكرر هذا المعنى في نص شكوى السودان إلى الأمم المتحدة.^(٩٨)

(٣) فكرة القبول والرضى الطوعي : يضيف الجانب السوداني دعماً لفكرة الحيازة الفعلية فكرة القبول والرضى الطوعي من جانب مصر، فقبول مصر لاستمرار إدارة السودان لهذه المناطق وعدم اعتراضها على هذا الوضع، يوفر سنداً قانونياً للسودان للتمسك بالمناطق المتنازع عليها، تأسيساً على فكرة التقادم القائمة على مبدأ الحيازة الفعلية والمستمرة من جانب وعدم معارضة الجانب المصري.^(٩٩) وزد على

ذلك أن مصر عندما اعترفت بالسودان كدولة مستقلة ذات سيادة عام ١٩٥٦ لم تتضمن اعترافها أية تحفظات بشأن الحدود^(١٠٠) هذا بالإضافة إلى أن سكان تلك المناطق ظلوا يدفعون الضرائب لحكومة السودان، وظلوا خاضعين لحاكمها، وتصرف لهم حكومة السودان من خزينتها على الأمن والخدمات طوال الستين سنة السابقة^(١٠١).

(٤) استمرار فكرة الأصوبية الإدارية : بمعنى استمرار الظروف التي من أجلها ظهر الخط الإداري، جاءت هذه الحجة على استحياء في المقابلة الثانية للسفير المصري مع الوكيل الدائم لوزارة الخارجية السوداني يوم ٩ فبراير، على لسان "حمادة توفيق" ثم تبلور في اجتماع ١٣ فبراير على لسان "إبراهيم أحمد" وزير المالية السودانية، حيث قال: "إن قبول طلبات مصر معناه انقسام القبائل التي على الحدود بعضها في السودان وبعضها في مصر، والحكمة من الحدود ووضعها الحالي هو جمع القبائل في منطقة واحدة..."^(١٠٢)

(٥) انتماء السكان في المناطق المتنازع عليها : حيث اعتبرتهم الحكومة السودانية مواطنين سودانيين "لم يشتركوا في يوم من الأيام في استفتاء ولا انتخابات برلمانية مصرية، فوق ذلك فإنهم قد اشتركوا بوصفهم مواطنين سودانيين في الانتخابات البرلمانية السودانية لعام ١٩٥٣ وفقاً لمستور الحكم الذاتي الذي صدر بموجب الاتفاقية المعقودة بين بريطانيا العظمى ومصر في فبراير ١٩٥٣"^(١٠٣).

الأدلة والبراهين القانونية والتاريخية للجانب المصري

وعلى الطرف الآخر، نلاحظ أن الجانب المصري، ولأنه هو الذي فجر الأزمة، كان قد استعد لمواجهة الحجج والبراهين التي قد يدفع بها الجانب السوداني، وذلك في الدراسات التي أعدتها وزارة الخارجية المصرية، وأواخر عام ١٩٥٧، وفي تقدير الموقف الذي عرضنا له من قبل نلاحظ أن الأدلة والحجج المصرية كانت جاهزة بالفعل لمواجهة كافة الاحتمالات السودانية^(١٠٤). ويمكن إجمال الأدلة والحجج المصرية علىصرية المناطق المتنازع عليها فيما يلي:

أولاً : تأكيد مبدأ توارث الاتفاقيات الدولية : حيث ورد في رد السفير المصري في السودان على مقولة "ميرغني حمزة" بأن السودان لم يكن طرفاً في التوقيع على اتفاقية ١٨٩٩ بأن السودان في وثيقة الاستقلال أعلن احترامه لجميع الاتفاقيات التي

عقدتها دولتا الحكم الثنائي نيابة عنه، وتكررت هذه الحجة المصرية بعد ذلك في الكثير من المذكرات والمراسلات والبيانات التي صدرت عن الحكومة المصرية إبان الأزمة^(١٠٥).

ثانياً : الحيازة الفعلية على سبيل الأمانة لا تؤسس أي حقوق سياسية : تمسكت الحكومة المصرية بالقول بأن الأراضي المصرية التي أدارتها السودان كانت قد استلمتها كأمانة "والحكر شيء واستلامها كأمانة شيء آخر، إذ أن إدارتها لهذه الأراضي سواء قبل الاستقلال أو بعده لا تعدو أن تكون أمانة لديهم لصاحبها أن يستردها"^(١٠٦).

ويفيد الجانب المصري فكرة القبول والرضى الطوعي لمدة الستين عاماً بأن مصر "وإن كانت لم تثر هذا الموضوع عند انتخابات عام ١٩٥٣ فما ذلك إلا لأنها كانت لتقرير المصير، ولم يكن السودان قد استقل بعد، فضلاً عن أن مصر كانت إحدى دولتي الحكم الثنائي"^(١٠٧).

وربما تجدر الإشارة إلى أن فكرة التقادم ليس مقطوعاً بصحتها تماماً في فقه القانون الدولي، بل أنها تكاد تكون فكرة مرفوضة لدى جانب كبير من الفقهاء^(١٠٨). هذا فضلاً عن أنه حتى وإن كان التقادم أو "الحكر" يصلح سنداً لاكتساب السيادة على الإقليم فإنه يصلح بشروط، أهمها أن يتم وضع اليد بصورة علنية وهادئة ومستمرة، وأن تباشر الدولة التي تتمسك بهذا التقادم سلطاتها على الإقليم موضوع النزاع بصفقتها السيادية ومعنى هذا أن "النيابة" كما هو في حالة "حلايب" لا تجيز للسودان الإدعاء باكتساب السيادة حتى ولو طال أمد إدارتها له^(١٠٩).

وبهذا الصدد يستشهد الجانب المصري "بقطاع جمبيل" الذي أعادته السودان إلى إثيوبيا عندما طالبت به الأخيرة بعد إعلان استقلال السودان، وكان هذا القطاع قد استأجرته الإدارة السودانية لإدارته كمركز تجاري على ألا يُستخدم لأغراض سياسية أو عسكرية^(١١٠).

يُضاف إلى ذلك أن السودان نفسه كان طوال تلك الفترة ١٨٩٩-١٩٥٢ أو أغلبها واقعاً تحت السيادة المصرية، على اعتبار أن مصر كانت إحدى دولتي الحكم الثنائي ومن ثم كانت الأراضي السودانية من الناحية القانونية امتداداً للأراضي المصرية، ولقد خول هذا الوضع لوزير الداخلية المصري الحق في

إصدار القرارات الإدارية التي أشرنا إليها من قبل.^(١١١) وبهذا الصدد فثمة ملاحظة جديرة بالاهتمام حول طبيعة العلاقات التاريخية بين البلدين، تدعونا إلى القول بأن فكرة الانفصال لم تكن مطروحة على الساحة المصرية حتى عام ١٩٥٥، ومن ثم لم يكن للمصريين اتساقاً مع حلم الوحدة بين شقي الوادي، سواء على المستوى الرسمي أو على مستوى زعامة الحركة الوطنية، أن يثيروا قضية الحدود طالما أن كل الشواهد كانت تشير إلى أن البلدين في طريقهما إلى الوحدة بل أن "الاتهام بالخيانة للقضية الوطنية، كان بعضاً مما يمكن أن يوجه لأي مصري يتحدث عن حدود مصر والسودان قبل يناير ١٩٥٦".^(١١٢)

ثالثاً : رفض القول باستمرار الأصوبية الإدارية : جاء أيضاً في الوثائق المصرية، وشرح السفير المصري في السودان، أنه لا يوجد ما يمنع من أن "يكون جزء من القبائل في بلد والباقي في بلد آخر، ومنذ متى كانت القبائل موضع اعتبار عند تخطيط الحدود بين بلدين..."^(١١٣).

رابعاً : الترتيبات الإدارية لا ترتب أي حقوق سياسية : أكد الجانب المصري في أكثر من مذكرة على أن الترتيبات الإدارية لا تصنع أي حقوق سياسية، وذلك في مواجهة ادعاء الجانب السوداني بأن قرارات ناظر الداخلية المصري (مصطفى باشا فهمي) نشأت عن مفاوضات ثنائية بين البلدين علّمت بمقتضاها الحدود^(١١٤) وكما ذكرنا من قبل فإن التعديلات الإدارية تمت بغرض التيسير على القبائل التي تعيش على جانب خط ٢٢ شمالاً. كما أن تاريخ العلاقات بين البلدين يخلو من إبرام أية اتفاقية دولية من أجل إضفاء صفة الدولية على الخط الذي ظهر بمقتضى التعديلات الإدارية، يضاف إلى ذلك أن هيئة المساحة المصرية ظلت تشير في الخرائط التي تصدرها إلى الحدود السياسية والحدود الإدارية معاً، وذلك حتى أزمة ١٩٥٨ عندما قررت الحكومة المصرية إغفال الإشارة إلى الحدود الإدارية والاكتفاء بالخط الدولي ٢٢ شمالاً.^(١١٥) ومن الطريف بهذا الصدد أن السفير المصري في مقابلته الثانية للجانب السوداني يوم ١٩ فبراير طلب من الوكيل الدائم لوزارة الخارجية السودانية أن "يقف فوق الكرسي ليرى بعينه ما هو مكتوب على الخريطة المعلقة على الحائط خلفه"، حيث يظهر بها - خط الحدود الدولي ٢٢ شمالاً وخط التعديلات الإدارية^(١١٦).

خامساً : فيما يتعلق بانتماء سكان المناطق المتنازع عليها : أعدت الحكومة المصرية ملفاً بآلاف من برقيات ورسائل أهالي حلايب وغيرها من القرى المتنازع عليها، كانت قد انهمرت عليها من الأهالي بمجرد انفجار الأزمة، أكدت جميعها الولاء لمصر، وبايعت الرئيس عبد الناصر وأعربت عن رغبتها في المشاركة في الاستفتاء على الجمهورية باعتباره مناسبة تاريخية لا تتكرر^(١١٧).

التصعيد الإعلامي والمبارزة الدبلوماسية والاستعداد العسكري

ولقد واكب التصعيد الإعلامي، والمبارزة الدبلوماسية، استعداداً وتحركات عسكرية "من الطرفين" كان الجانب المصري - كما رأينا- قد جعل من احتمال التدخل العسكري "آخر وأبعد الاحتمالات"، "في حالة قيام الحكومة السودانية بعمل إيجابي يؤثر على حق مصر، فإنه على القوات المسلحة المصرية أن تتقدم من مراكز تجمعها إلى المثلث المتنازع عليه من أرض مصر وتضع الأمور في نصابها"^(١١٨).

وبعد تسليم المذكرة الأولى، وتحديداً يوم ١١ فبراير استدعى وزير الخارجية السوداني بالنيابة السفير المصري بالخرطوم، واستوضحه عن "التحركات العسكرية المصرية، حيث علمت الحكومة السودانية بإرسال مصر فصيلة من الجيش المصري إلى منطقة حلايب وما جاورها"^(١١٩) ولقد نفى السفير المصري ذلك في الحال^(١٢٠). لكن وكيل الخارجية السوداني أعلن عن مخاوفه، وأشار إلى أنه في حالة صحة هذه الأنباء فإنه سيكون له أثر سيء على العلاقات بين البلدين^(١٢١).

ثم تصاعدت حدة التوتر عندما اعتبرت السودان تقديم المذكرة الثانية يوم ١٣ فبراير بمثابة "عمل عدائي" ووصل الأمر إلى حد أن هدد رئيس الوزراء السوداني السفير المصري بأنه في حالة إذا ما استخدمت مصر القوة "للتضعضع أمام الأمر الواقع، فإن السودان ستواجه الموقف بالقوات الموجودة في حلايب" لنا قوات هناك وإذا حصلت مصيبة فأنتم السبب"^(١٢٢) ثم اتهمت السودان في بيان رسمي وزعته السفارة السودانية في القاهرة يوم ١٨ من نفس الشهر كان عنوانه "دخول القوات المصرية أراضي السودان، ومحاولة احتلال جزء منها، بإرسال قوات عسكرية إلى منطقة حلايب وما جاورها"^(١٢٣).

شكوى السودان إلى الأمم المتحدة وموقف عبد الناصر

وفي نفس الوقت الذي تساعد فيه التوتر العسكري بين الجانبين، كانت القضية تعرض على مجلس الأمن، بعدما رفعت السودان شكواها إلى الأمم المتحدة، وعمدت إلى تكييف الخلاف بينها وبين مصر على أنه "خلاف تحكمه قواعد الفصل السادس من الميثاق، الخاص بفض المنازعات الدولية بالطرق السلمية" وتحديداً كما جاء في كلمة مندوب فرنسا، على إطار المادة الثالثة والثلاثين من مواد الميثاق^(١٣٨) ومع أن البعض اعترض على نص الشكوى خاصة الجزء الذي أشار إلى أن السودان معرض لعدوان محتمل من مصر، حيث قالت بعض الوفود أنه ليس من عمل المجلس البحث في موضوع عدوان محتمل^(١٣٩) إلا أن مجلس الأمن ناقش الشكوى يوم الجمعة الموافق ٢٠ فبراير، وتحدث في هذه الجلسة، بالإضافة إلى كل من ممثلي مصر والسودان، ممثلو الولايات المتحدة وإنجلترا والعراق وفرنسا وكندا، وفي بداية الجلسة كان اتجاه أعضاء المجلس جميعاً تجنب التعرض للجانب الموضوعي من النزاع والابتعاد عن تفاصيل التاريخ والجغرافيا. وخجج كل فريق، باعتبار أنه سيسوي عن طريق المفاوضات كما ذكرت الحكومة المصرية في بيانها ومع ذلك من مندوب إنجلترا هذا الجانب الموضوعي عندما ذكر، أن المنطقة المتنازع عليها كانت محل إدارة السودان لمدة تزيد عن خمسين عاماً بصفة منتظمة وأن مصر لم يسبق لها أن اعترضت أو تحفظت على هذا الوضع.^(١٤٠)

وفي هذه الجلسة حاول مندوب السودان أن يستصدر قراراً من المجلس، وطلب مساعدة مندوبي إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذا حاول مع مندوب الاتحاد السوفيتي، إلا أن جميع أعضاء المجلس رأوا إرجاء حسم الخلاف حتى انتهاء الانتخابات السودانية.^(١٤١)

وتعد استجابة الحكومة المصرية السريعة للمطلب السوداني بإرجاء المفاوضات لحين الانتهاء من الانتخابات السودانية بمثابة مفاجأة تحتاج إلى تفسير!!!، ومع ذلك فإن المدقق في نص المذكرة التي أعلنتها الحكومة المصرية في هذا الشأن يلاحظ أنها أشارت إلى سر التراجع، حيث جاء في نص المذكرة "أنه حفاظاً على الروابط التي تجمع بين الشعبين المصري والسوداني، قررت الحكومة المصرية إرجاء تسوية موضوع الحدود بين البلدين إلى ما بعد الانتخابات السودانية، على أن تبدأ المفاوضات لحل المسائل المتعلقة بين البلدين بعد اختيار الوزارة السودانية.. وأن مصر التي تضامنت مع السودان في سبيل الحرية والاستقلال إذ تتخذ هذا القرار إنما تهدف إلى قطع خط الرجعة على المغرضين الذين استغلوا الفرصة

لإفساد العلاقات الخالدة بين الشعبين الشقيقين.. وأن القوات المسلحة المصرية لم تنشأ لغزو السودان ولكنها دائماً سنداً للسودان ضد العدوان المشترك^(١٤٢).

ويتضح من النص السابق أن الحكومة المصرية كانت حريصة بالفعل على مشاعر الشعب السوداني وأن "عبد الناصر" كان حريصاً على تقوية الفرصة على الاستعمار. ولقد ردد عبد الناصر هذا المعنى كثيراً في خطبه وتصريحاته في أعقاب الأزمة، لكن كيف اتخذ عبد الناصر قرار التراجع؟ وهل كان القرار فجأة بعد معرفته بشكوى السودان إلى مجلس الأمن؟

ترد أوراق سكرتارية الرئيس "عبد الناصر" على هذا السؤال المهم. فمن خلال تعليقاته على كل ما عُرض عليه من أوراق الأزمة، سواء من السفارة المصرية في الخرطوم أو من إدارات وزارة الخارجية أو من المخابرات المصرية، يتضح أن مصر كانت أمام خيارين كلاهما مر، فكان على الرئيس "عبد الناصر" إما التراجع وتأجيل معالجة الموضوع مع السودان وانتظار ظروف أكثر ملائمة أو الصدام المسلح.

ولم تكن تقارير وزير الداخلية أو الخارجية فقط وراء تراجع عبد الناصر وتجميد الموضوع، بل أثرت بشدة، التقارير والرسائل التي انهمرت عليه من السودان. ولقد أشار ملحق النشرة الإخبارية رقم ٥٧٧ لسفارة جمهورية مصر بالخرطوم، الصادر بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٥٨ إلى ذلك صراحة "لقد اتخذت الحكومة المصرية هذا القرار بعد بحثها لرسالة السيد "علي الميرغني" والسيد "إسماعيل الأزهرى" للرئيس جمال عبد الناصر، وكذلك بعد إطلاعها على رسائل الأحزاب والهيئات السودانية إلى الحكومة المصرية.^(١٤٣)

مصر تمضغ الصبر وتضع الفرصة على عبد الله خليل والولايات المتحدة

لكن ماذا جاء في هذه التقارير والرسائل، ودفع مصر إلى أن "تمضغ الصبر" على حد تعبير وزير الداخلية المصري "زكريا محي الدين" سنكتفي بتحليل تقرير وزير الداخلية المرفوع إلى عبد الناصر بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٥٨، أي في وقت ذروة الأزمة، جاء في هذا التقرير:

١. أن رجال الأحزاب من أصدقاء مصر يرون أن توقيت إثارة المشكلة لم يكن موفقاً.
٢. أن حزب الأمة انتهز الفرصة وأثار الشعور ضدنا وقام بدعوة القادرين على حمل السلاح.
٣. سيعمل حزب الأمة على إعلان الأحكام العرفية وتأجيل الانتخابات لينفرد بحكم السودان.

٤. شعور الشعب السوداني أصبح ضد مصر، ونزعت صور الرئيس من المحلات التجارية والعامّة ومزقت في الشوارع.
٥. الشعور في الجيش السوداني أيضاً ضد مصر.
٦. تحركت أول أمس عدد ٢ سرية من جببت والغضارف، وتحركت أمس سرية من الخرطوم وعدد ٢ سرية من شندي وتروب مدفعية من عطبرة إلى حلايب والكل بقيادة القائمقام محسن الزيني.
٧. إمبراطور الحبشة عرض أمس على "عبد الله خليل" المساعدة العسكرية والشعور في الحبشة ضد مصر.
٨. جميع الهيئات والأحزاب بما فيها الحكومة السودانية ترى التفاوض، ولكن بعد الانتهاء من الانتخابات السودانية.

وأنهى وزير الداخلية تقريره، باقتراح مؤداه فتح باب التفاوض "لأن مجرد هذا الأجراء سيحفظ حق مصر وسيفوت الفرصة على حزب الأمة وعلى إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية".^(١٤٤)

واعتقد أن التقرير لا يحتاج إلى تعليق، اللهم إلا فيما يضيفه حول موقف الحبشة من الأزمة حيث انحاز إمبراطور الحبشة إلى جانب السودان وأخذ يشجع حكومة عبد الله خليل على مخاصمة مصر، بل إنه عرض عليها إمدادها بالسلاح.^(١٤٥)

على أية حال، جاء تعليق "عبد الناصر" على تقرير وزير الداخلية، على الوجه التالي:

١. حزب الأمة استغل الموقف وسيحقق أهدافه.
٢. المشاورات بين حزب الأمة وبريطانيا الآن تؤكد ذلك.
٣. لابد من تفويت الفرصة عليه وعلى الاستعمار.^(١٤٦)

وإذا ما أضفنا إلى ذلك الرسائل التي انهمرت على "عبد الناصر" من الجماهير والأحزاب والشخصيات السودانية، المعروف عنها حرصها على العلاقات الحميمة بين القطرين الشقيقين لأدركنا لماذا اتخذ عبد الناصر قراره بتجميد المشكلة؟ أعنقد انتظاراً لظروف مواتية.

الهوامش

- (١) محمد محمود الديب، الجغرافيا السياسية (الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٣)، ص ٥٠٠.
- (٢) لمزيد من التفاصيل، أنظر، نفس المرجع، ص ص ٥٧٦-٥٨٨، محمد فاتح عقيل، مشكلات الحدود السياسية (الإسكندرية، ١٩٦٧).
- (٣) تمثل معاهدة الطائف استثناء من هذه القاعدة، انظر، حسن أبو طالب، اجتهادات أولية عن الحدود العربية (ملف السياسة الدولية، العدد ١١١، الأهرام، القاهرة، ١٩٩٢) ص ص ١٦٤-١٦٦.
- (٤) محمود توفيق، مدخل إلى خريطة الحدود السياسية العربية- العربية (ملف السياسة الدولية، مرجع سابق) ص ص ١٦٦-١٧١.
- (٥) أنظر، جمال حمدان، شخصية مصر (ج٢، عالم الكتب القاهرة، ١٩٨١)، ص ٤٨٩.
- (٦) يونان لبيب رزق، حلايب، الملف السري (الأهرام، ديوان الحياة المعاصرة، الحلقة الأولى، ٧ سبتمبر، ١٩٩٥).
- (٧) انظر، الملحق رقم (١) خريطة الحدود بين مصر والسودان وفقاً لفرمان ١٨٤١، نقلاً عن يونان لبيب رزق، حلايب، الملف السري، الحلقة الأولى.
- (٨) نفس المرجع، الحلقة الأولى، وانظر أيضاً، نعم شقير، تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته (ثلاثة أجزاء، القاهرة، ١٩٠٣).
- (٩) لمزيد من التفاصيل، أنظر محمد فواد شكري، مصر والسودان (دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٣)، ص ص ٤٨٨-٥٣٨.
- (١٠) يونان لبيب رزق، مشكلة حلايب، أعمال ندوة مصر وأفريقيا (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦)، ص ٣٢.
- (١١) نفس المرجع، ص ٣٢.
- (١٢) وثائق الخارجية المصرية، محفظة رقم ١١٣٧ (دار الوثائق القومية) * ملف ١/٩/١ شئون السودان، سري، مذكرة مطولة عن الحدود الجنوبية لمصر.
- (١٣) نفس المصدر.
- (١٤) نفس المصدر، وانظر أيضاً، فيليب رفل، العلاقات التاريخية والاقتصادية بين الجمهورية العربية المتحدة، وجمهورية السودان (الأنجلو، القاهرة، ١٩٦٥) ص ص ١٥٣-١٥٤.

* اعتمد الباحث أيضاً على وثائق الخارجية المصرية المحفوظة بعابدين ويميز بين المصدرين بالإشارة إلى مكان الحفظ.

- (١٥) نص بصورة ما صدر من الداخلية المصرية لمحافظة النوبة بتاريخ ٢٦ مارس ١٨٩٩ نمرة (٩٩) إدارة بشأن الحدود الفاصلة بين مصر والسودان (الوقائع المصرية، ٢٧ مارس ١٨٩٩)، وانظر أيضاً، سمير المنقباوي، تطور المركز الدولي للسودان (مطبعة التجارة، القاهرة، ١٩٥٨)، ص ٢٢٢.
- (١٦) وثائق الخارجية المصرية، محفظة رقم ١١٣٧ (دار الوثائق القومية) ملف ١/٩/١، السودان.

- (١٧) يونان لبيب رزق، حلايب، الملف السري، الحلقة الثانية.
- (١٨) وثائق الخارجية المصرية، محفظة ١١٣٧ (دار الوثائق) ملف ١/٩/١، شئون السودان.
- (١٩) نفس المصدر.
- (٢٠) الديب، المرجع السابق، ص ص ٥٦١-٥٦٢.
- (٢١) وثائق الخارجية المصرية، محفظة ١١٣٧، ملف ١/٩/١.
- (٢٢) نفس المصدر، وانظر أيضاً، يونان لبيب رزق، حلايب، الملف السري، الحلقة الرابعة.
- (٢٣) يونان لبيب رزق، مشكلة حلايب، المرجع السابق، ص ٣٤.
- (٢٤) حول الانتقادات التي وجهت للطرفين المصري والسوداني، لاتفاقية ١٨٩٩، انظر، يونان لبيب رزق، حلايب، الملف السري، الحلقة الثالثة، بعنوان اتفاق سيء السمعة، وانظر أيضاً، حامد سلطان، وفاق ١٨٩٩ مسوغات بطلانه والآثار المترتبة على صحته، وثائق مجلس الوزراء، عابدين، محفظة رقم ٢، ج ٣.
- (٢٥) يونان لبيب رزق، مشكلة حلايب، المرجع السابق، ص ٣٣.
- (٢٦) وثائق الخارجية المصرية، محفظة ١١٣٧، ملف ١/٩/١.
- (٢٧) وثائق الخارجية المصرية، عابدين*، مذكرات إدارة الشؤون الأفريقية، ملف ٢، ٣.
- (٢٨) نفس المصدر.
- (٢٩) نفس المصدر، مجموعة مذكرات بتاريخ ١٩، ٢١، ٣٠/١٦/١٩٥٧.
- (٣٠) نفس المصدر، تقدير موقف مرفوع إلى الرئيس عبد الناصر، بتاريخ ١٩/١١/١٩٥٧، ملف رقم (٣).

(٣١) نفس المصدر، ملف رقم (٣)، (٥).

(٣٢) نفس المصدر، ملف رقم (٣)، (٥).

* اعتمد الباحث فيما يتعلق بمذكرات الخارجية المصرية وتقدير الموقف قبل انفجار الأزمة على الملفات الموجودة بقصر عابدين، أرقام ٤٥٣٥٢، ٢٧٥٥.

(٣٣) بعض الأوراق أزمة ١٩٥٨ المحفوظة بعابدين، سُجل عليها رأي الرئيس، ومن ذلك تعليقه على تقدير الموقف المؤرخ وتاريخ ١٩/١١/١٩٥٧، وفي محضر نقاش للباحث مع نائب رئيس الجمهورية علي صبري بتاريخ ٧/٤/١٩٩٠ أشار علي صبري إلى أن عبد الناصر كان يشعر منذ أواخر عام ١٩٥٧ بتخطيط غربي في الجنوب وأن قلقاً إلى أبعد الحدود من جراء ذلك.

(٣٤) جمال شقرة، الحركة السياسية في مصر ١٩٥٤-١٩٧١ (رسالة دكتوراه غير منشورة، آداب عين شمس، ١٩٩٣، ص ص ٧-٢٩).

(٣٥) وثائق الخارجية المصرية، عابدين، نص رسالة السفير أحمد حسين إلى وزير الخارجية، بتاريخ ١١ يونيو ١٩٥٣، برقم ٧٢، ملف رقم ٣/١/٥،

F.R.U.S. 1952-1954. Vol. IX, the Ambassador in Egypt. (Coffery) to the Department of state (Cairo, sep. 18.1952, Secret, Vov, 10, 1952. Secret). And see also, F.R.U.S. 1952-1954. Vol. IX the Ambassador in the United kingdom. (Coffery) to the Department of state (London, Jan. 3.1953, Secret).

(٣٦) وثائق الخارجية المصرية، عابدين، مذكرة رقم ٨٧ بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٥٣ عن مقابلة السفير المصري في واشنطن أحمد حسين، لكل من كيم روزفلت وبايرود، ونص رسالته إلى وزير الخارجية بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٥٤؛ جيفري أرونسن، أمريكا تخرج من الظل (ترجمة محمد سيد أحمد، بيروت، ١٩٨٧، ص ١٧٣).

Eveland, W. Ropes of sand (New York, 1980) pp.96-105.

N.S.C. Memorandum Discussion of the 147 Meeting (June 1,1953) pp. 1-2, (٣٧) 5, New York Times (May, 27, 1953).

(٣٨) لمزيد من التفاصيل، أنظر، جمال شقرة، المرجع السابق، ص ص ٣٥٠، ٣٥٢.

(٣٩) انظر المحاضر السرية لجلسات مؤتمر رؤساء الحكومات العربية الذي انعقد بالقاهرة خلال الفترة من ٢٢ يناير إلى ٦ فبراير ١٩٥٥ كما نشرتها جريدة الأهرام ٥، ٦ أغسطس ١٩٥٨.

(٤٠) حسين ذو الفقار صبري، ثورة يوليو واتفاقية السودان (مؤسسة سجل العرب، ١٩٨٢) ص ص ٩٢-٩٣، عمر عبد الله، معركة البرلمان السوداني (مطبعة التحرير، القاهرة، ١٩٥٤)، ص ١٩.

(٤١) وثائق منشية البكري، مجموعة تقارير مدير مكتب الاتصال المصري بالخرطوم من ٥/١٠ إلى ١٣/٥/١٩٩٥، وأيضاً:

F.O. 108331/ 371 (July 7, 1945, F.O. 18345/371. (March, 24.1945).

(٤٢) لمزيد من التفاصيل، أنظر، جمال شقرة، المرجع السابق، ص ص ٣٦٠-٣٨٧.

- (٤٣) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان (الأهرام، القاهرة، ١٩٨٨، ص ص ١٨٦-١٩٠).
- (٤٤) محضر نقاش مع علي صبري يوم ٩/٤/١٩٩٠، وانظر أيضاً، أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو (ج٣)، عبد الناصر والعرب، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٦)، ص ٣٢٣.
- (٤٥) F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV Memorandum by the Director of the Office of New Eastern Affairs (Wilkins) (Washington Marc, 14, 1956)
- (٤٦) Ibid
- (٤٧) Ibid. Memorandum of A conversation, White House (Washington, Marc, 28, 1956)
- (٤٨) Ibid, pp. 414 - 439. Doc, No232.
- (٤٩) Ibid. Memorandum of A conversation, White House (Washington, Marc, 28, 1956) and see also note From the British Ambassador
- (٥٠) أمين التوم، ذكريات ومواقف في طريق الحركة الوطنية السودانية ١٩١٤-١٩٦٩ (دار جامعة الخرطوم، الخرطوم ١٩٨٣)، ص ١٥٤.
- (٥١) وثائق منشية البكري، تقارير المخابرات، مبعثرة ضمن أوراق سكرتارية الرئيس عبد الناصر، تقرير مؤرخ بـ ١٢/١١/١٩٥٧.
- (٥٢) F.R.U.S. 1955-1957. Vol. XV Memorandum of A conversation White House (Washington Marc, 28, 1956).
- (٥٣) Ibid, Note From the British Ambassador (Makeins) to Secretary of state (Dulles) and see also Doc. No 208, 210, 221, 222, 223, 224.
- (٥٤) Ibid.
- (٥٥) Ibid.
- (٥٦) خطاب عبد الناصر في المؤتمر التعاوني يوم ٢٦/١/١٩٥٨، خطب وتصريحات (القسم الثاني، مصلحة الاستعلامات، القاهرة، ١٩٥٨)، ص ٢٢٦، وانظر، نص خطابه في دمشق يوم ١٩/٧/١٩٥٨، نفس المصدر، ص ١٤٣، وانظر خطبه في الأيام التالية، ٥، ٢٢، ٢٤، ٢٥ فبراير ١٩٥٨.
- (٥٧) وثائق الخارجية المصرية، عابدين، تقرير موقف من إدارة الشؤون الأفريقية بتاريخه ٣٠ نوفمبر ١٩٥٧، وآخر يوم ١٩ ديسمبر ١٩٥٧، ملف رقم (٢)، ورقم (٣).
- (٥٨) وثائق الخارجية المصرية، (دار الوثائق) مذكرة بشأن حدود مصر الجنوبية مع السودان، إدارة الشؤون الأفريقية، ٢٣/١٢/١٩٥٧، ملف رقم ٢/٨١/٧٤٤.
- (٥٩) نفس المصدر، تقرير عن اجتماع ٢٦ يناير ١٩٥٨. ملف رقم ٢/٨١/٧٤٤.
- (٦٠) نفس المصدر، مسألة الحدود السودانية، ملخص للأزمة، نفس الملف.

- (٦١) نفس المصدر، نص المذكرة المصرية وتقرير السفير المصري بالخرطوم "محمود سيف اليزل خليفة"، ملف رقم ١٠٢.
- (٦٢) نفس المصدر.
- (٦٣) نفس المصدر.
- (٦٤) نفس المصدر.
- (٦٥) نفس المصدر.
- (٦٦) نص بيان رسمي من المستشار الصحفي بالخرطوم، إلى السيد مدير عام مصلحة الاستعلامات، بتاريخ ١٧/١٢/١٩٥٨، وثائق منشية البكري، محفظة رقم ١/١٩٥٨.
- (٦٧) نص تقرير السفير المصري عن المقابلة التي قدم فيها المذكرة الأولى، برقية رمزية رقم ٥٣٤/٥٣٥، وثائق الخارجية المصرية، عابدين، ملف رقم (٣)، ورقم (٣٤٠٢).
- (٦٨) نفس المصدر.
- (٦٩) نص المذكرة الثانية للحكومة المصرية، وثائق الخارجية المصرية، ملف رقم (٣٤٠٢).
- (٧٠) نص تقرير السفير المصري عن المقابلة التي قدم فيها المذكرة الثانية يوم ١٣/٢، وثائق الخارجية المصرية، نفس الملف.
- (٧١) بيان المستشار الصحفي بالخرطوم إلى مدير عام مصلحة الاستعلامات، وثائق الخارجية المصرية، ملف رقم (٣٤٠٢).
- (٧٢) نص تقرير السفير المصري عن المقابلة التي قدم فيها المذكرة الثالثة يوم ١٦/٢، برقية رمزية رقم ٧٠٧/٧٠٩، الخارجية، عابدين، ملف رقم (٣) سري جداً.
- (٧٣) وثائق منشية البكري، محفظة ١/١٩٥٨، نص مذكرة حكومة السودان بتاريخ ١٧/١/١٩٥٨.
- (٧٤) نفس المصدر.
- (٧٥) سفارة جمهورية السودان بالقاهرة، نشرة إخبارية رقم (٩) تحمل بيان رسمي من الحكومة السودانية، وثائق منشية البكري، محفظة ١/١٩٥٨.
- (٧٦) نص البيان الرسمي عن محادثات وزير الخارجية السوداني في القاهرة، مكتب الاستعلامات بالخرطوم، نفس المصدر.
- (٧٧) نص لما نشرته وكالة رويتر، وكذا ما نشرته الصحف العالمية على لسان الجانب السوداني، ملف عرض على الرئيس عبد الناصر إبان الأزمة، منشية البكري، محفظة ١/١٩٥٨.
- (٧٨) نفس المصدر، ملف يحوي بعض من تقارير المخابرات عن التحركات السودانية.

- (٧٩) مذكرة من أمين الجامعة العربية إلى وزير الخارجية المصري، وثائق الخارجية المصرية (دار الوثائق) ملف ٣٤٠٢، وانظر أيضاً، بطرس غالي، جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية (دار الطباعة الحديثة، القاهرة، ١٩٧٧).
- (٨٠) رد السفير المصري على أمين الجامعة العربية، نفس المصدر.
- (٨١) نص تبليغ تليفوني من السفارة المصرية في الخرطوم (١٨، ١٩/٢/١٩٥٨). نفس المصدر.
- (٨٢) تقرير لوزير الداخلية المصري مرفوع إلى الرئيس جمال عبد الناصر يوم ١٨/٢/١٩٥٨، نفس المصدر.
- (٨٣) نشر عبد الله النقد" في جريدة النيل مقالاً بعنوان "ليك يا سودان إلى الشمال يا شعب السودان".
- (٨٤) تبليغ تليفوني من سفارتنا في الخرطوم (١٨، ١٩، ٢٠/٢/١٩٥٨)، ومنشئة البكري، محفظة ١٩٥٨/١.
- (٨٥) سفارة جمهورية السودان بالقاهرة، نشرة إخبارية رقم (١٠).
- (٨٦) نفس المصدر.
- (٨٧) نص رسالة إسماعيل الأزهرى إلى عبد الناصر بتاريخ ٢٠/٢/١٩٥٨، منشئة البكري، محفظة ١٩٥٨/١.
- (٨٨) تقارير مدير عام الاستعلامات حول ما تذييعه الإذاعات السودانية، نفس المصدر، م ١٩٥٨/١، ٦/٦/١٩٦١.
- (٨٩) نص رد عبد الناصر على رسالة الأزهرى، نفس المصدر.
- (٩٠) تبليغ تليفوني من السفارة المصرية في الخرطوم حول مظاهرات الإخوان (١٩/٢/١٩٥٨)، نفس المصدر، م ١٩٥٨/١.
- (٩١) تقارير مدير عام الاستعلامات حول ما تكتبه الصحف السودانية بتاريخ ١٨، ١٩، ٢٠/٢/١٩٥٨، نفس المصدر، م ١٩٥٨/١.
- (٩٢) نص قرار المؤتمر القومي مرفوع إلى الرئيس جمال عبد الناصر بواسطة السفير المصري في الخرطوم، المصدر السابق.
- (٩٣) الأهرام، ٢٠ فبراير ١٩٥٨، ص ١.
- (٩٤) بيان مجلس الوزراء السودانى يوم ١٧/٢/١٩٥٨، المصدر السابق، ملف رقم (٣٤٠٢).
- (٩٥) تقرير السفير المصري في الخرطوم، عن المقابلة التى تقدم فيها بالمشكلة الأولى، المصدر السابق.
- (٩٦) تقارير وفد مصر الدائم لدى الأمم المتحدة عن جلسة مجلس الأمن بخصوص نزاع الحدود بين مصر والسودان، وثائق الخارجية المصرية (دار الوثائق)، وانظر أيضاً، تحليل يونسان لبيب رزق، حلايب الملف السرى، الحلقة السادسة.

- (٩٧) تقرير السفير المصري في الخرطوم، حول وقائع المقابلة الثانية، المصدر السابق، ملف رقم (٣٤٠٢).
- (٩٨) تقارير وفد مصر الدائم، المصدر السابق.
- (٩٩) الأهرام، ٢٠ فبراير ١٩٥٨، ص ١.
- (١٠٠) تقرير السفارة السودانية في القاهرة، يوم ١٩٥٨/٢/٢٠، وأنظر أيضاً، يونان لبيب رزق، حلايب الملف السري، الحلقة السادسة.
- (١٠١) نفس المصدر، وتكرر هذا المعنى كثيراً في الوثائق السودانية.
- (١٠٢) تقرير السفير المصري عن اجتماع ١٩٥٨/٢/١٣، المصدر السابق، ملف رقم (٣٤٠٢).
- (١٠٣) نفس المصدر.
- (١٠٤) وثائق الخارجية المصرية (دار الوثائق) تقرير موقف بتاريخ ١٩٥٨/١/٢٦.
- (١٠٥) تقرير السفير المصري عن مقابلة ١٩٥٨/٢/١٣، المصدر السابق، ملف رقم (٣٤٠٢).
- (١٠٦) نفس المصدر.
- (١٠٧) نفس المصدر، وتكرر هذا الرد في المقابلات التالية وفي كل الوثائق الصادرة عن الحكومة المصرية.
- (١٠٨) أحمد الرشيد، منازعات الحدود في القانون الدولي: أسبابها وطرق تسويتها سلمياً. ضمن كتاب (حدود مصر الدولية) تحرير: عز الدين فودة. مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢١١.
- (١٠٩) نفس المرجع.
- (١١٠) يونان لبيب رزق، حلايب، الملف السري، الحلقة السادسة.
- (١١١) نفس المرجع، الحلقة الأولى.
- (١١٢) نفس المرجع.
- (١١٣) تقارير السفير المصري عن مقابلاته مع الجانب السوداني، المصدر السابق.
- (١١٤) نفس المصدر.
- (١١٥) يونان لبيب رزق، حلايب، الملف السري، الحلقة الأولى والسادسة.
- (١١٦) تقرير السفير المصري عن مقابله الثانية يوم ١٩٥٨/٢/١٣، المصدر السابق.
- (١١٧) وثائق منشية البكري، محفظة ١٩٥٨/١، ملف يحوي عدد كبير من برقيات أهالي حلايب، شلاتين، ديبيرة، فرس، وادي حلفا، أشكرت، حلة عبد النور، سره شرق، سره غرب، وراو، السالماب، الأنصار، الكشاف، الصالحاب، الأميركاب، العوضاب، العونلاب، وغيرها من المناطق المتنازع عليها.

- (١١٨) راجع تقدير موقف بتاريخ ١٩٥٨/١/٢٦، وثائق الخارجية المصرية، ملف (٣٤٠٢).
- (١١٩) وثائق الخارجية المصرية، (دار الوثائق) ملف (٣٤٠٢).
- (١٢٠) نفس المصدر.
- (١٢١) نفس المصدر.
- (١٢٢) تقرير السفير المصري عن المقابلة الثانية يوم ١٩٥٨/١/١٣.
- (١٢٣) بيان السفارة السودانية بالقاهرة، نشرة رقم (٩).
- (١٢٤) تقارير للقائمقام "رؤوف الجوهري"، وثائق منشية البكري، محفظة ١٩٥٨/١.
- (١٢٥) نفس المصدر.
- (١٢٦) نفس المصدر.
- (١٢٧) نفس المصدر.
- (١٢٨) نفس المصدر.
- (١٢٩) نفس المصدر.
- (١٣٠) تقارير مرفوعة من السفارة السودانية إلى رئاسة الجمهورية عن تحركات القوات السودانية، محفظة ١٩٥٨/١.
- (١٣١) برقيات من القائمقام "رؤوف الجوهري" بدون تاريخ (١٨، ١٩/٢/١٩٥٨)، وبرقية من البيوزباشي إسماعيل أمل ياوندان، مرفوعة عن طريق السفارة إلى رئاسة الجمهورية. منشية البكري م ١٩٥٨/١.
- (١٣٢) تقرير القائمقام "رؤوف الجوهري" بتاريخ ١٩٥٨/٢/١٧، نفس المصدر.
- (١٣٣) نفس المصدر.
- (١٣٤) وثائق الخارجية المصرية، عابدين، ملف رقم (١٢) تقرير مرفوع إلى الرئيس عبد الناصر، عن تحرك القوات السودانية وحجمها إلى المناطق المتنازع عليها.
- (١٣٥) نفس المصدر، ملف رقم (٢٧).
- (١٣٦) برقية من مندوب إدارة المخابرات العامة بالخرطوم، رفعها إلى الرئيس عبد الناصر، مدير إدارة الشؤون الأفريقية، ملف رقم (٢٧)، (٢٩).
- (١٣٧) تقارير استماع للإذاعة السودانية، منشية البكري، م ١٩٥٨/١.
- (١٣٨) تقارير وفد مصر الدائم، المصدر السابق.
- (١٣٩) تقارير الملحق الصحفي المصري في نيويورك عن مواقف الوفود المختلفة من شكوى السودان، منشية البكري، م ١٩٥٨/١.

- (١٤٠) وثائق الخارجية المصرية، (دار الوثائق) تقارير وفد مصر الدائم لدى الأمم المتحدة، رقم الملف ٣٥/٤٣، وانظر أيضاً، يونان لبيب رزق، حلايب، الملف السري، الحلقة السادسة. (١٤١) نفس المصدر.
- (١٤٢) بيان الحكومة المصرية بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢١. ملحق للنشرة الإخبارية رقم (٥٧٧)، صادر عن سفارة جمهورية مصر بالخرطوم. (١٤٣) نفس المصدر.
- (١٤٤) تقرير وزير الداخلية المصري بتاريخ ١٩٥٨/٢/١٨، وثائق منشية البكري، ملف ١٩٥٨/١.
- (١٤٥) هذا الموضوع يحتاج إلى دراسة تستوضح أبعاد موقف إمبراطور الحبشة وأسبابه.
- (١٤٦) تعليق للرئيس عبد الناصر على هامش تقرير وزير الداخلية (تقرير سابق).

* * *